تداعيات إيقاف اتفاقية الأونروا على النساء والفتيات الفلسطينيات اللاجئات

التاريخ: 2024/11/14

بعد تصويت الكنيست الإسرائيلي على إيقاف عمل "الأونروا": كارثة إنسانية تهدد حياة أكثر من 2 مليون لاجئ فلسطيني، نصفهم من النساء، ووزارة شؤون المرأة تحذر من تداعيات هذا القرار

أبلغت وزارة الخارجية الإسرائيلية الأمم المتحدة رسميًا في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 بقرارها إيقاف اتفاقية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وذلك بعد تصويت أغلبية ساحقة في الكنيست الإسرائيلي (92 صوتاً مقابل 10 أصوات) على حظر نشاط الأونروا داخل الأراضي الفلسطينية. هذا القرار يشكل تهديداً مباشراً لحياة اكثر من 2 مليون لاجئ فلسطيني، منهم ما يزيد على 750,000 لاجئ في الضفة الغربية والقدس وما يزيد على 1.3 مليون لاجئ في قطاع غزة (نصفهم من النساء)، ومن بينهم 324,000 طفل يتعلمون في مدارس الأونروا، وآلاف المرضى الذين يعتمدون على خدماتها الصحية، وخاصة النساء الحوامل وأطفالهن وكبيرات السن وذوات الاعاقة.ويؤدي أيضاً إلى قطع شبكة الأمان الاجتماعي والمساعدات الإنسانية لمئات الآلاف من اللاجئين، في الوقت الذي تتعاظم فيه الحاجة للخدمات التي تقدمها الاونروا في ظل حرب الابادة التي يشهدها قطاع غزة منذ السابع من اكتوبر 2023 وما يشهده من تدمير معظم المؤسسات العاملة هناك.

وإننا في وزارة شؤون المرأة نراقب باهتمام تداعيات هذا القرار، ونحذر من تأثيراته الكارثية على النساء اللاجئات وأسرهن في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس. ونورد فيما يلي تداعيات هذا القرار:

أولاً: حظر "الأونروا" يعني حرمان 324 ألف طالب وطالبة فلسطيني من حق التعليم وتهديد مستقبل جيل كامل

يؤدي قرار إيقاف نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إلى حرمان نحو 324,000 طالب وطالبة في الأراضي الفلسطينية من فرص التعليم، بينهم 278,000 في قطاع غزة و46,000 في الضفة الغربية، اضافة الى الطلبة الذين يتلقون تدريباً مهنياً.

ثانيا: حظر "الأونروا" يعني حرمان النساء من الرعاية الصحية الأساسية ويهدد حياة الآلاف منهن، وخاصة الحوامل وكبيرات السن وذوات الاعاقة والطفلات ومن يعانين من أمراض مزمنة

تقدم الأونروا خدمات صحية حيوية للاجئين الفلسطينيين من خلال 140 مركز رعاية صحية موزعة بين قطاع غزة والضفة الغربية، ويؤدي توقفها إلى كارثة صحية تزيد من الضغط على المستشفيات المحلية التي تعاني أصلاً من نقص حاد في الموارد والأدوية. ويشكل هذا الوضع تهديداً مباشراً لصحة النساء والأطفال، خاصة في غزة، حيث تتفاقم الأوضاع الصحية والإنسانية.

في عام 2022 وحده، استفادت 31,441 سيدة في قطاع غزة و10,130 سيدة في الضفة الغربية من هذه الرعاية الأساسية.

ثالثا: حظر "الأونروا" يعني فقدان آلاف النساء لوظائفهن مما يزيد معدلات البطالة والفقر.

يعمل في مؤسسات الأونروا التعليمية نحو 19,877 موظفًا وموظفة، منهم 9,443 شخص في قطاع غزة و2,215 شخص في الضفة الغربية، وفي القطاع الصحي يعمل نحو 4851 موظفا منهم 1015 امرأة (21% من العاملين في القطاع الصحي نساء)، هذا عدا النساء العاملات في المؤسسات الاخرى الاغاثية والاستشارية التي تشرف عليها وكالة الاونروا. وهذا سيزيد من معدلات البطالة والفقر بين النساء وفي الأسر التي ترأسها نساء.

كما أن فقدان الرجال العاملين في الأونروا لوظائفهم سيؤثر بشكل مباشر على النساء والأطفال في هذه الأسر، مما يعمق الأوضاع الاقتصادية الصعبة، لا سيما في قطاع غزة، الذي يعاني من انهيار العديد من المؤسسات العاملة.

رابعا: حظر "الأونروا" يعني حرمان النساء من الدعم المالي للمشاريع الصغيرة ويزيد من معدلات الفقر

تقدم الأونروا منحًا لدعم المشاريع الصغيرة في فلسطين، مستهدفة النساء والخريجات وذوات الإعاقة. في 2017، استفادت 39% من المنح في الضفة الغربية و43% في غزة من النساء لتحسين ظروفهن المالية والاجتماعية

بإيقاف خدمات الأونروا فستُحرم النساء من الفرص التمويلية الحيوية، مما يهدد بتوقف المشاريع الصغيرة التي تعتبر صمام أمان للاسر الفلسطينية، وسيزيد ذلك من معدلات الفقر والتحديات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وزيادة احتمالية تعرض النساء للعنف. كما ستُحرم الكثيرات من برامج التدريب المهني التي تقدمها الأونروا، مما يعرقل فرصهن في تحقيق الاستقلال المالي.

خامساً: حظر "الأونروا" يعني حرمان النساء من الفرص في مشاريع التحول الرقمي ويؤدي إلى اتساع الفجوة الرقمية

تعمل الأونروا على تنفيذ مشاريع التحول الرقمي التي تهدف إلى تمكين الخريجات والخريجين الفلسطينيين، خاصة النساء، من الانخراط في سوق العمل الرقمي من خلال توفير التدريب والفرص لتأهيلهم في مجالات التكنولوجيا الرقمية.

وبإيقاف خدمات الأونروا ستُحرم النساء من فرص التحول الرقمي، مما يعمق الفجوة الرقمية ويحد من قدرتهن على تحسين مهاراتهن والمشاركة في الاقتصاد الرقمي، مما يزيد التفاوت بين الجنسين.

سادساً: حظر "الأونروا" يعني حرمان السكان من خدمات البنية التحتية ويزيد من معاناة النساء

تقوم الاونروا بتنفيذ مشاريع مثل مشاريع الإسكان، تحسين الطرق والشوارع، وتوفير الخدمات الأساسية في مخيمات اللاجئين. كانت هذه المشاريع تخفف من معاناة السكان، وخاصة النساء اللواتي يتحملن العبء الأكبر في تدبير شؤون الأسرة.

إن توقف هذه المشاريع سيزيد من صعوبة الظروف المعيشية في المخيمات، ويجعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أكثر صعوبة على النساء وأسرهن، مما يفاقم من الأعباء اليومية ويزيد من التحديات التي تواجهها الأسر الفلسطينية في الحصول على احتياجاتها الأساسية.

سابعاً: حظر "الأونروا" يعني حرمان النساء من خدمات الحماية الأساسية ويزيد من معاناتهن

إيقاف عمل الأونروا سيُحرم النساء اللاجئات من خدمات وبرامج الحماية التي تقدمها الوكالة في مختلف مناطق تواجدهن، والتي تستهدف الفئات المهمشة، خاصة النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة ومنها: المعونات الغذائية، ووسائل المساعدة الضرورية لكبار السن وذوي الإعاقة،

بالإضافة إلى الأنشطة التي ترفع الوعي بين النساء حول قضاياهن. كما سيُحرمن من خدمات الاستشارات القانونية والمناصرة التي توفرها الأونروا للدفاع عن حقوق اللاجئين وفقًا للقانون الدولي.

ثامناً: حظر "الأونروا" يعني ضغطًا إضافيًا على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ويزيد العبء على النساء

إيقاف الأونروا سيؤدي إلى زيادة الضغط على المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات مشابهة لتلك التي كانت الوكالة توفرها، مما سيكون له تأثير سلبي على قدرة السلطة الفلسطينية في تقديم الخدمات الأساسية، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها، وقيام الاحتلال الإسرائيلي بقرصنة أموال المقاصة التي تشكل نحو 65% من الإيرادات العامة.

إن غياب الخدمات الأساسية سيجبر الأسر على اللجوء إلى استراتيجيات تكيف مكلفة، مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة، وسيؤدي الى انعدام الأمن الغذائي، أو قد يضطر النساء إلى حرمان أنفسهن من هذه الخدمات الضرورية، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا لحياتهن، خاصة الخدمات الصحية، والغذاء.

وبناء على ما سبق، وحيث يشكل هذا القرار سابقة خطيرة، اذ أنه يستهدف قضية اللاجئين بإسقاط حقهم في العودة، وحيث أنه يشكل تهديدا حقيقياً وجدياً على حياة النساء اللاجئات من جميع الفئات والاعمار (كبيرات في السن، وطفلات، وذوات إعاقة، وفتيات، ومراهقات) ويهدد

مستقبلهن التعليمي والمهني واستقرارهن الاجتماعي والاقتصادي، وبناء على ما ورد من تداعيات في هذه الورقة، وتطبيقا للقرارات الدولية التي مَنحت لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين"الاونروا" الحق في العمل على تقديم خدماتها للفلسطينين منذ العام 1949، فإننا نطالب بما يلي:

1. الضغط على إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للتراجع عن قرار إيقاف الأونروا، كونه يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ويعطل الخدمات الإنسانية التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين.
2. توفير التمويل والدعم الدولي اللازم لاستمرار عمل الأونروا، من أجل ضمان استمرار تقديمها للخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، خاصة في قطاعات التعليم والصحة والإغاثة.
3. حشد الدعم الدولي للمشاريع التنموية ودعم مبادرات الأعمال القائمة على التكنولوجيا التي تساهم في تأمين دخل ثابت ومستدام للنساء، وتساعد في تمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا.
4. تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لضمان حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتقديم الخدمات الأساسية لهم، وتوفير الدعم الإنساني للنساء والأطفال الذين تأثروا بشكل كبير من هذا القرار.

انتهى